العرب
الثلاثاء 2021/06/29
السنة 44 العدد 12104

المركزي في عدن يطارد القيمة المتلاشية للعملة المحلية

منع التحويلات المالية المحليّة إلى كافة المحافظات لتقليص مضاربة الحوثيين على الريال

فرض البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن على كافة محلات الصرافة منع التحويلات المالية إلى المحافظات الأخرى وخاصة تلك الخاضعة للحوثيين، في مسعى للحفاظ على سعر العملة المحلية، التي تسير في طريق الانهيار نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية بعد أن بلغت مستويات اعتبرها خبراء كارثية زادت من متاعب الملايين من اليمنيين.

مساع مضنية لمنع تهاوي الريال أكثر

عدن – رضخ البنك المركزي في عدن لحقائق الواقع في مطاردته المضنية منذ أشهر للقيمة المتلاشية للريال، وقرر بداية من مساء الأحد الماضي منع التحويلات المالية المحلية بين المحافظات.

ويستهدف الإجراء بالأساس مناطق سيطرة الحوثيين، حيث عملت هذه الجماعة المدعومة من إيران على المضاربة على العملة المحلية لتمويل حربها على القوات الحكومية الشرعية.

وقالت جمعية الصرافين في عدن في بيان عقب القرار إنه "بناء على توجيه البنك المركزي تقرر إغلاق كافة شبكات التحويلات دون استثناء بدءا من العاشرة من مساء الأحد بالتوقيت المحلي".

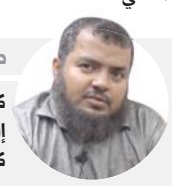

صبحي باغفار

كافة التحويلات تم إيقافها وستستمر كذلك حتى نجد حلولا

ونسبت وكالة رويترز إلى المتحدث الرسمي باسم الجمعية صبحي باغفار قوله إنه "بعد تدارس بعض الإجراءات بالتنسيق مع المركزي لوقف التدهور في قيمة العملة، تم التوجيه من البنك بإغلاق كافة شبكات التحويل دون استثناء وذلك لتجنب استخدامها في أي عمليات مضاربة للعملة في سوق الصرف".

وأضاف "كافة الشبكات والتحويلات تم إيقافها مطلقا وستستمر إلى أن نرى حلولا أو إجراءات تعالج الأزمة الكارثية الخانقة وتحولا نوعيا في التعاطي مع هذه الأزمة".

ويأتي تحرك المركزي وسط استمرار تراجع قيمة الريال إلى مستويات قياسية أمام سلة العملات الأجنبية الرئيسية منذ أكثر من عامين، مما أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار.

وفقد الريال أكثر من ثلاثة أرباع قيمته مقابل الدولار منذ مطلع 2015، إذ كان سعر صرف الدولار 215 ريالا في 2014، وتسبب تداعي العملة في ارتفاع كبير للأسعار وسط عجز الكثير من اليمنيين عن شراء بعض السلع الأساسية.

ويتفق خبراء اقتصاد ومختصون ماليون في تفسيرهم لما يجري، إذ يرجعون ذلك إلى الكلفة الاقتصادية التي يدفعها اليمنيون بسبب الحرب الدائرة منذ سبع سنوات تقريبا، فيما ترجعه الحكومة الشرعية إلى أنه نتيجة حتمية لانقلاب جماعة الحوثيين.

ويواجه معظم اليمنيين ظروفا معيشية كارثية اقتربت من حدّ المجاعة في معظم المناطق نتيجة التدهور الاقتصادي وغياب فرص العمل وتوقف صرف الرواتب في مؤسسات القطاع العام في مناطق سيطرة الحوثيين منذ الانقلاب.

كما تسببت التوترات الأمنية في اضطراب نشاط الأسواق المحلية في كافة المحافظات وسحب العملة الصعبة منها، وبالتالي ارتفاع قيمتها مقابل الريال، مما انعكس بشكل مباشر على أسعار السلع المختلفة.

وأدت الحرب إلى أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخ البلاد، دفعت قرابة 80 في المئة من بين 30 مليون إجمالي سكان اليمن، للعيش دون خط الفقر البالغ أقل من دولارين للفرد يوميا، كما تشير إلى ذلك الأمم المتحدة.

وكان رئيس الحكومة اليمنية معين عبدالملك قد حذّر مرارا من أن استمرار انهيار عملة بلاده، ينذر بحدوث مجاعة.

وقال متعاملون في عدن لرويترز إن سعر الريال سجل انخفاضا كبيرا إلى 940 ريالا للدولار للشراء و948 ريالا للبيع، بعد أن كان منذ أسبوعين عند 925 ريالا للدولار.

غير أن سعر صرف الريال أمام الدولار يبلغ في العاصمة صنعاء وبقية المناطق التي تسيطر عليها حركة الحوثي بشمال البلاد 600 ريال للدولار.

ويرجّح محللون أن يخسر الريال المزيد من قيمته إذا لم تتدخل الحكومة عبر سلسلة من الإجراءات الصارمة، في مقدمتها ترشيد الإنفاق الحكومي في بند الرواتب الذي بات يصرف بالدولار والتوقف عن طباعة العملة دون غطاء.

ويعاني الاقتصاد اليمني من الشلل التام منذ سيطرة ميليشيات الحوثي على العاصمة صنعاء ومؤسساتها السيادية في سبتمبر 2014 ونهبها لاحتياطات البنك المركزي.

واستولى الحوثيون على نحو 85 في المئة من الإيرادات العامة للدولة من ضرائب وجمارك وحصص الدولة في الشركات الحكومية، إضافة إلى الجبايات غير القانونية تحت مسميات مختلفة مما فاقم العجز في مالية الدولة.

وتؤكد المؤشرات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية أن الصراع بين المركزي في عدن ونظيره في صنعاء ساهم في بروز حالة انفلات مصرفي كبير، وخاصة بعد منع الحوثيين تداول العملات الجديدة التي طبعها المركزي في عدن خلال العامين الماضيين.

وبينما يلقي متابعون باللائمة على الحرب المستمرة في ما يتعلق باستمرار الانهيار الاقتصادي والسقوط المتسارع للريال، فإن غياب أي إجراءات اقتصادية ونقدية من الحكومة الشرعية أو الحوثيين ساهم في ازدهار السوق السوداء للعملة التي تمكنت من إدارة عجلة اقتصاد الحرب بما يخدم مصالح النافذين.

وفي ظل غياب حل سريع لحسم الصراع تبدو الآفاق الاقتصادية لليمن على المدى القريب قاتمة. ومع استمرار الجائحة في العالم ودون إيجاد مصادر تمويل خارجية إضافية يتوقع صندوق النقد الدولي انكماش الناتج المحلي الإجمالي بواقع اثنين في المئة هذا العام بعد تراجعه في العام الماضي بنحو 8.5 في المئة.

> **948**
> ريالا قيمة الدولار بمناطق سيطرة الشرعية والبالغ 600 ريال في مناطق سيطرة الحوثيين

ويقول خبراء الصندوق إن استمرار قيام المركزي بتمويل عجز الميزانية العامة والذي يتسبب في انخفاض سعر الصرف فضلا عن ارتفاع أسعار الغذاء والنفط العالمية، سيسهم في حدوث المزيد من التضخم السريع. كما سيؤدي ارتفاع الأسعار الدولية إلى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات والاحتياطات النقدية.

ومنذ 2015، تآكلت الاحتياطيات النقدية من العملة الصعبة تدريجيا، كما تعثرت صادرات النفط والغاز، وتخلى البنك المركزي عن تمويل استيراد السلع الأساسية والوقود على مراحل.

في المقابل، حافظت تحويلات المغتربين على قيمتها المطلقة عند نحو 3.3 مليار دولار في 2015، وارتفعت قليلا إلى 3.7 مليار دولار في عام 2016، وقدرت بحوالي 3.4 مليار دولار في عام 2017، قبل أن تتراجع دون مليار دولار في العام الماضي.

أرامكو تسعى للاستحواذ على أكبر حصة عالمية في سوق الهيدروجين الأزرق

اكتسبت إستراتيجية السعودية لاعتماد بصمتها الكربونية زخما جديدا بعد أن كشف عملاق النفط أرامكو أنه يسعى للاستحواذ على أكبر حصة في سوق الهيدروجين الأزرق على مستوى العالم، وهو ما ينسجم مع خطط الحفاظ على البيئة في سلسلة الإنتاج وحتى عملية التسويق.

الظهران (السعودية) – حددت شركة أرامكو النفطية السعودية خططًا للاستثمار في الهيدروجين الأزرق مع ابتعاد العالم عن أشكال الطاقة المضرة بالمناخ، رغم أن السوق العالمية للوقود سيتم تطويرها على الأقل بحلول نهاية العقد الحالي.

وقال أحمد الخويطر كبير مسؤولي التكنولوجيا في أرامكو في مقابلة مع وكالة بلومبرغ من مدينة الظهران بشرق السعودية حيث يقع مقر عملاق النفط أرامكو "سنستحوذ على حصة أكبر من سوق الهيدروجين الأزرق". وأضاف "لن تحدث زيادة الحجم قبل عام 2030. لن نرى كميات كبيرة من الأمونيا الزرقاء قبل ذلك الحين".

ويعد الهيدروجين مهما لإبطاء تغيّر المناخ لأنه لا يصدر أي غازات دفيئة ضارة عند حرقه. ويتكون الشكل الأزرق للوقود من الغاز الطبيعي، ويتم التقاط انبعاثات الكربون المتولدة في عملية التحويل. يتم إعادة تحويل الهيدروجين أحيانًا إلى أمونيا حيث يمكن نقله بسهولة أكبر بين القارات.

وأكد الخويطر أن عملاق النفط السعودي المملوك للدولة يمكن أن ينفق نحو مليار دولار على احتجاز الكربون مقابل كل مليون طن من الأمونيا الزرقاء المنتجة. وقال إنه "سيتم استبعاد تكلفة إنتاج الغاز".

وتمكنت أرامكو من تصدير أول شحنة من الأمونيا الزرقاء إلى اليابان خلال سبتمبر الماضي في إطار سعي السعودية لتنويع مصادر الطاقة وخاصة الهيدروجين، ما يعزز الإستراتيجية التي يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لتقليل الاعتماد على النفط.

وجاءت هذه المبادرة بدعم من وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية وقد تم تصدير نحو 40 طنًا من الأمونيا الزرقاء عالية الجودة إلى اليابان لاستخدامها في توليد الطاقة الخالية من الكربون.

ويأتي هذا الإنجاز وسط توقعات متزايدة للدور الذي سيؤديه الهيدروجين في نظام الطاقة العالمي، حيث يمكن للأمونيا، وهي مركب يتكون من ثلاث ذرات من الهيدروجين وذرة واحدة من النيتروجين، أن تسهم في مواجهة تحديات ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بطريقة موثوقة ومستدامة وأسعار معقولة.

ورغم أن الخويطر أشار إلى أن أرامكو ستقرر الشحنات اللاحقة بناء على مستوى الطلب، إلا أنه رفض التعليق على كمية الغاز التي تخطط الشركة لإنتاجها من أجل جهود الهيدروجين الأزرق أو ما إذا كانت الشركة قد تخلت عن خطط لإنتاج الغاز الطبيعي المسال.

وقالت الرياض في العام 2019 إنها حددت هدفًا لمضاعفة إنتاج الغاز في هذا العقد إلى 23 مليار قدم مكعب يوميًا وأنها ستستخدم الفائض في الإمداد بالطاقة لمحطات الطاقة المحلية بعيدًا عن النفط وتصدير الباقي كخطوط أنابيب أو غاز طبيعي مسال.

أحمد الخويطر

نريد زيادة صادرات الهيدروجين الأزرق اعتبارا من 2030

وبينما تتوقع أرامكو أن الطلب على النفط لن يستمر لعقود، فإن الشركة تعد نفسها لتطوير أنواع جديدة من الوقود حيث أن إنتاج الهيدروجين الأزرق لا يزال في مهده وسيستغرق إنتاجه على نطاق واسع سنوات، نظرًا إلى التكلفة والتعقيدات المرتبطة بالتكنولوجيا.

ويرى الخويطر أن أرامكو بحاجة إلى التفاوض لعقد صفقات مع المشترين قبل أن تبدأ الاستثمارات في الهيدروجين الأزرق بشكل صحيح.

وقال "نظرًا إلى وجود اتفاقيات شراء صريحة، فأنت تتحدث عن دورة رأس مال من خمس إلى ست سنوات للاستثمار في متطلبات الإنتاج والتحويل (...) أنت تتحدث عن نطاق زمني طويل جدًا".

نقطة تحول جديدة

ارتفاع قياسي لعوائد ليبيا من النفط في مايو

طرابلس – أعلنت المؤسسة الليبية للنفط الإثنين أن صافي إيرادات شهر مايو الماضي من مبيعات النفط الخام والغاز والمكثفات والمنتجات النفطية والبتروكيميائيات وصل إلى مستويات قياسية مقارنة بالأشهر السابقة من هذا العام.

وأرجعت المؤسسة الحكومية في بيان على صفحتها عبر شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك هذا الارتفاع في مستوى الإيرادات إلى الطلب القوي والزيادة في الأسعار بالأسواق العالمية.

وتظهر الأرقام الحديثة أن العوائد النفطية ومشتقات التكرير والمكثفات بلغت قرابة 1.39 مليار دولار صعودا من 1.24 مليار دولار في أبريل الماضي.

وتراجع الإنتاج في أبريل الماضي إلى مليون برميل يوميا بعد أن كان عند نحو 1.3 مليون برميل بسبب تراكم الديون على الشركات العاملة في القطاع.

ومن مجمل الإيرادات بلغت عائدات بيع النفط الخام خلال مايو 1.32 مليار دولار، بينما توزعت بقية الإيرادات على مبيعات الغاز والمكثفات والبتروكيميائيات، ومنتجات نفطية أخرى.

وعلق الرئيس التنفيذي للمؤسسة مصطفى صنع الله على هذه الزيادة في الإيرادات بالقول إنه "يجب المحافظة على استقرار معدلات الإنتاج وزيادتها".

وأضاف "نحن متفائلون بالاتجاه العام لأسعار النفط ونتوقع تحقيق فائض في الإيرادات مع نهاية العام الجاري".

وكشف صنع الله أن شركة راس لانوف بدأت إجراءات تصريف الإنتاج من البولي إيثيلين في السوق المحلية، الأمر الذي يترتب عليه المساهمة في تخفيف أعباء استيراد هذه المواد بالعملة الصعبة، علماً بأن مادة البولي إيثيلين متاحة بأسهل الإجراءات للقطاع الخاص المتخصص في الصناعات البلاستيكية.

كما أن مصفاة الزاوية عاودت التشغيل بكامل طاقتها الإنتاجية وبطاقة تكريرية تتجاوز نحو 100 ألف برميل يوميا، مما يخفف العبء على استيراد المحروقات.

وفضلا عن ذلك تم تحويل شحنات من النفط الخام إلى محطة أوباري يتم تحمليها على الشركة العامة للكهرباء، والتي قدرت قيمتها في شهر مايو بأكثر من 18.6 مليار دولار.

> **1.39**
> مليار دولار عوائد ليبيا من بيع الخام في مايو صعودا من 1.24 مليار دولار في أبريل 2021

وقالت المؤسسة كذلك إنه تم تزويد شركة مليتة بكميات من الخام لغرض توليد الطاقة الكهربائية بشحنة قيمتها 2.6 مليار دولار.

ويقول خبراء إن ارتفاع إنتاج النفط الذي يعتمد عليه في توفير نحو 60 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الليبي، سيساعد الحكومة الانتقالية برئاسة عبدالحميد الدبيبة لإصلاح أوضاع البلد المنهك من سنوات الحرب.